معهد
السياسة والمجتمع
Politics and Society Institute (PSI)

ورقة سياسات

# الأردن والضم التدريجي في الضفة الغربية:
# تقدير للتهديدات وخيارات المواجهة

رنا الزاغة

تستند هذه الورقة إلى خلاصات جلسة نقاشية متخصصة عقدها معهد السياسة والمجتمع، تناولت مسار الضم التدريجي للضفة الغربية وتداعياته المحتملة على الأردن وفلسطين والمنطقة، بمشاركة عدد من الخبراء والباحثين المعنيين بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي وبقضايا الأمن الإقليمي. كما تستند الورقة إلى قراءة بحثية وتحليلية للسياق السياسي والميداني الراهن، بما يتيح الانتقال من توصيف التطورات الجارية إلى تقدير انعكاساتها على المصالح الأردنية، وطرح خيارات سياسات قابلة للنقاش أمام صانع القرار.

# الفهـــــرس


| | |
|---|---|
| **الملخص التنفيذي** | 4 |
| **مقدمة** | 5 |
| **وصف المشكلة** | 6 |
| **اولًا:** الضم التدريجي بوصفه واقعًا ميدانيًا متراكمًا | 7 |
| **ثانيًا:** السياق السياسي للضم: التحول الإسرائيلي والهشاشة الفلسطينية | 8 |
| I. **الهشاشة الفلسطينية الداخلية كمدخل لتقدم الضم** | 8 |
| II. **السيطرة الأمنية والاستيطانية كأدوات للضم الفعلي** | 9 |
| **ثالثًا:** البعد الديني والخطاب العقائدي: شرعنة الضم وتوسيع الصراع | 11 |
| **رابعًا:** الانعكاسات على الأردن: التهديدات وحدود الخيارات | 12 |
| **خامسًا** البيئة الإقليمية والدولية: فرص الضغط وحدودها | 14 |
| **سادسًا:** السيناريوهات المحتملة | 16 |
| **سابعًا:** خيارات السياسات الأردنية | 19 |
| **ثامنًا:** التوصية النهائية | 21 |

## الملخص التنفيذي

- تجادل هذه الورقة بأن الخطر الأكثر إلحاحًا على الأردن يتمثل في ترسّخ مسار من الضم الفعلي التدريجي الذي يعيد تشكيل الواقع السياسي والأمني والديمغرافي غرب نهر الأردن. ويتجلى هذا المسار في توسيع الاستيطان، وتعزيز السيطرة الأمنية، وتقييد الحركة، ومصادرة الأراضي والموارد، والضغط المالي والاقتصادي على السلطة الفلسطينية، بما يحوّل الضم من قرار قانوني معلن إلى واقع يومي متراكم.
- وتكمن خطورة هذا المسار في أنه يراكم مجموعة من المخاطر المتشابكة التي تمس المصالح الأردنية بصورة مباشرة، وتشمل احتمال إنهاك السلطة الفلسطينية أو انهيارها، وارتفاع الضغط الأمني على الحدود، وتزايد احتمالات النزوح أو التحركات السكانية القسرية، وتصاعد الاستقطاب الداخلي، فضلًا عن تآكل البيئة السياسية التي حكمت العلاقة الأردنية-الإسرائيلية منذ توقيع معاهدة السلام.
- في المقابل، تشير التحولات الإسرائيلية الراهنة إلى انتقال متدرج من إدارة الصراع إلى محاولة حسمه ميدانيًا، عبر تكثيف الاستيطان، وتوسيع نفوذ المستوطنين، وإضعاف القدرة المؤسسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وفرض وقائع جغرافية وأمنية تجعل أي تسوية سياسية مستقبلية أكثر صعوبة. كما يتقاطع هذا المسار مع صعود خطاب يميني وديني داخل إسرائيل، ومع بيئة أميركية داعمة أو متسامحة مع السياسات الإسرائيلية، بما يحد من فرص الضغط الدولي الفعال في المدى القريب.
- إن التعامل الأردني مع الضم التدريجي يجب أن ينتقل من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق، من خلال مقاربة متعددة المستويات تجمع بين الردع السياسي والقانوني، والتحصين الداخلي، والتنسيق الإقليمي والدولي، والجاهزية الأمنية والإنسانية، ودعم صمود الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. وتوصي الورقة باعتماد مسار أردني متدرج يتعامل مع الضم الفعلي بوصفه خطرًا قائمًا يتطلب أدوات متابعة وتقييم وتحرك مستمر.

## مقدمة

تأتي هذه الورقة في سياق تصاعد القلق الأردني من التحولات الجارية في الضفة الغربية، وما تحمله من انعكاسات مباشرة على البيئة الأمنية والسياسية للمملكة. وتستند الورقة إلى خلاصات جلسة نقاشية متخصصة عقدها معهد السياسة والمجتمع، بمشاركة عدد من الخبراء والباحثين المعنيين بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي وقضايا الأمن الإقليمي، إلى جانب قراءة بحثية تحليلية للتطورات الميدانية والسياسية المرتبطة بمسار الضم.

وتتعامل الورقة مع الضم بوصفه مسارًا عمليًا يتشكل تدريجيًا عبر مجموعة من السياسات الميدانية التي تعيد ترتيب الجغرافيا السياسية والأمنية في الضفة الغربية، وتحوّل السيطرة الإسرائيلية من إجراءات متفرقة إلى واقع متراكم. ومن هنا، تنبع أهمية الورقة من قراءة هذا المسار في مراحله المتقدمة، وتقدير انعكاساته المحتملة على الأردن باعتباره الطرف الإقليمي الأكثر التصاقًا بتطورات الضفة الغربية.

وتطرح الورقة سؤالًا رئيسيًا مفاده: كيف يمكن للأردن أن يتعامل مع مسار الضم الفعلي التدريجي في الضفة الغربية بطريقة تحمي مصالحه الأمنية والديمغرافية والسياسية، وتدعم في الوقت نفسه صمود الفلسطينيين وتحافظ على الحد الأدنى من تماسك الإطار المؤسسي الفلسطيني القائم؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تناقش الورقة طبيعة التحولات الإسرائيلية والفلسطينية الراهنة، وتقيّم مصادر التهديد على الأردن، وتعرض عددًا من السيناريوهات المحتملة، قبل أن تقدم حزمة من خيارات السياسات الممكنة.

**وصف المشكلة:**

تتمثل المشكلة التي تعالجها هذه الورقة في أن الضم التدريجي للضفة الغربية تحول إلى مسار ميداني متقدم يتشكل عبر سياسات متراكمة تعيد إنتاج السيطرة الإسرائيلية على الأرض والسكان والموارد. ويتجلى ذلك في توسيع الاستيطان، وتعزيز الحضور الأمني، وتقييد الحركة، ومحاصرة التجمعات الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، والضغط الاقتصادي

والمالي على السلطة الفلسطينية، بما يحول الضم إلى واقع يومي متراكم يسبق أي إعلان رسمي محتمل.

وتنبع خطورة هذا المسار بالنسبة إلى الأردن من أنه يعيد تشكيل البيئة السياسية والأمنية غرب نهر الأردن بطريقة تمس المصالح الأردنية المباشرة. فاستمرار الضم التدريجي قد يؤدي إلى إضعاف السلطة الفلسطينية أو إنهاكها، وتوسيع دائرة العنف وعدم الاستقرار في الضفة، وزيادة الضغط على الحدود الأردنية، ورفع احتمالات النزوح أو التحركات السكانية القسرية، إلى جانب تقويض حل الدولتين وتآكل الإطار السياسي الذي استندت إليه العلاقة الأردنية-الإسرائيلية منذ توقيع معاهدة السلام.

وعلى ذات السياق، تتجه المؤشرات في القدس نحو مستوى أعلى من التصعيد، إذ تواجه الوصاية الهاشمية اليوم تحديات أكثر مباشرة من السابق، في ظل تصاعد محاولات تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وتنامي حضور الجماعات الدينية والقومية الإسرائيلية داخل النقاش السياسي الإسرائيلي. ويتقاطع هذا المسار مع الضم التدريجي بوصفه جزءًا من محاولة أوسع لإعادة تعريف السيطرة الإسرائيلية على الأرض والمقدسات معًا، بما يضع الأردن أمام تهديد مزدوج: تهديد سياسي وأمني مرتبط بمستقبل الضفة الغربية، وتهديد مباشر لدوره التاريخي والقانوني في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

وتنبع الحاجة إلى التدخل الآن من أن الضم التدريجي يتقدم بصورة تراكمية لا توفر بالضرورة لحظة سياسية واضحة يمكن انتظارها أو الرد عليها. فكل تأخير في التعامل مع هذا المسار يمنح الوقائع الميدانية فرصة أكبر للترسخ، ويجعل كلفة التراجع عنها أعلى، ويضيق هامش الحركة أمام الأردن والفلسطينيين والدول العربية المعنية. لذلك، تتعامل هذه الورقة مع الضم الفعلي بوصفه خطرًا قائمًا يتطلب مقاربة استباقية، لا مجرد رد فعل على إعلان رسمي محتمل.

## أولًا: الضم التدريجي بوصفه واقعًا ميدانيًا متراكمًا

يشير مصطلح الضم التدريجي إلى مسار متراكم من السياسات والإجراءات التي تعيد تشكيل الواقع في الضفة الغربية دون الحاجة إلى إعلان قانوني مباشر بالضم. فبدل أن يظهر الضم بوصفه قرارًا سياسيًا واحدًا وواضحًا، يتقدم عبر وقائع ميدانية متتابعة تشمل التوسع الاستيطاني، وتعزيز السيطرة الأمنية، وتقييد الحركة، وإعادة تنظيم المجال الجغرافي بما يخدم السيطرة الإسرائيلية طويلة المدى. وتدعم تقارير أممية ودولية هذا التوصيف، إذ تشير OCHA إلى ارتفاع كبير في عوائق الحركة داخل الضفة الغربية، فيما حذرت مواقف أوروبية مشتركة من تسارع إعادة تصنيف الأراضي الفلسطينية وتعميق الإدارة الإسرائيلية في الضفة.[1]

بذلك، يصبح الضم عملية يومية مستمرة، لا مجرد قرار سياسي يجعل الضم امرًا واقعًا مرة واحدة.

وتبرز خطورة هذا المسار في أنه يحول السيطرة الإسرائيلية من حالة احتلال قابلة للتفاوض نظريًا إلى واقع يصعب التراجع عنه عمليًا. فالتوسع في بناء المستوطنات، وربطها بشبكات طرق التفافية وعسكرية، وتطويق التجمعات الفلسطينية بالحواجز والبنى الأمنية، كلها أدوات تعيد تقسيم الضفة الغربية إلى مساحات وكانتونات منفصلة ومقيدة الحركة. ومع الوقت، يصبح الحديث عن الضم يتعلق بمدى قدرة الفلسطينيين على العيش والتنقل والعمل ضمن بيئة جغرافية تتقلص تدريجيًا.

ومن هُنا، يمتد الضم التدريجي إلى البعد الاقتصادي والمؤسسي. إذ تسهم إجراءات مثل مصادرة الأراضي والموارد، والضغط على العمال الفلسطينيين، واحتجاز أموال السلطة الفلسطينية [2] وتقييد قدرة المؤسسات الفلسطينية على تقديم الخدمات، في إضعاف

[1] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Movement and Access in the West Bank | April 2026*, 2026-04-23, Movement and Access in the West Bank | April 2026 | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory

[2] Arab Center Washington DC ،*Running on Empty: The Deepening Financial Crisis of the Palestinian Authority*12 ، February ،2026Running on Empty: The Deepening Financial Crisis of the Palestinian Authority

القدرة المعيشية للسكان، وتقليص هامش عمل السلطة الفلسطينية. ويؤدي ذلك إلى إنهاك الإطار المؤسسي الفلسطيني من الداخل، من دون الحاجة إلى إسقاطه بصورة مباشرة.

وقد اكتسب هذا المسار زخمًا أكبر بعد السابع من أكتوبر، في ظل انتقال السياسة الإسرائيلية من إدارة الصراع إلى محاولة حسمه ميدانيًا، عبر تكثيف السيطرة الأمنية، وتوسيع نفوذ المستوطنين، وإضعاف قدرة الفلسطينيين على البقاء ضمن فضاء سياسي وجغرافي متماسك. وهذا يعني أن الضم التدريجي أصبح جزءًا من تصور أوسع لإعادة تشكيل الضفة الغربية بما يقلّص فرص التسوية، ويحوّل السيطرة الإسرائيلية إلى واقع دائم.

بذلك، يصبح الضم التدريجي أكثر تعقيدًا من الضم الرسمي؛ وذلك لأنه يتقدم عبر إجراءات متفرقة تبدو في ظاهرها أمنية أو إدارية أو استيطانية، لكنها في مجموعها تنتج تحولًا سياسيًا عميقًا في الضفة الغربية. وتتعامل هذه الورقة مع هذا المسار بوصفه الخطر الأكثر إلحاحًا، لأنه يخلق واقعًا ميدانيًا متراكمًا قبل أن تتوفر لحظة سياسية واضحة يمكن التعامل معها أو الرد عليها.

## ثانيًا: السياق السياسي للضم: التحول الإسرائيلي والهشاشة الفلسطينية

يتقاطع مسار الضم التدريجي في الضفة مع حالة هشاشة فلسطينية داخلية تعمق قدرة إسرائيل على فرض وقائع ميدانية وسياسية جديدة. فالساحة الفلسطينية تواجه اليوم أزمة مركبة، تتداخل فيها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية مع تراجع فاعلية المؤسسات، وأزمة الشرعية، والانقسام السياسي، وضعف القدرة على بناء موقف وطني موحد في مواجهة السياسات الإسرائيلية المتصاعدة. ويجعل ذلك الضم التدريجي أكثر قابلية للتقدم، لأنه يتحرك في بيئة فلسطينية منهكة يصعب عليها إنتاج رد سياسي ومؤسسي منظم.

### 1) الهشاشة الفلسطينية الداخلية كمدخل لتقدم الضم

تكشف النقاشات المتعلقة بالساحة الفلسطينية أن التدهور الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية أصبح أحد العوامل التي تعيد تشكيل أولويات المجتمع الفلسطيني نفسه. فمع تزايد الضغوط المعيشية، وتراجع فرص العمل، وارتفاع كلفة الحياة، باتت قطاعات واسعة من الفلسطينيين منشغلة بتأمين الحد الأدنى من الاستقرار اليومي، بما يقلص القدرة على الانخراط السياسي والمدني، ويضعف هامش المواجهة المجتمعية المنظمة مع مسار الضم.

وتواجه السلطة الفلسطينية في هذا السياق ضغوطًا مزدوجة. فمن جهة، تتعرض لضغط إسرائيلي مباشر من خلال خنق الاقتصاد، واحتجاز أموال المقاصة، وتقييد الحركة والعمل، وتقويض قدرتها على تقديم الخدمات. ومن جهة أخرى، تواجه قيودًا داخلية مرتبطة بتراجع الشرعية السياسية، وضعف التعددية الحزبية والنقابية والشبابية، وانحسار المجال العام، واستمرار الانقسام الفلسطيني. وقد أدى ذلك إلى إضعاف قدرة السلطة على تمثيل مشروع وطني جامع أو بناء استراتيجية فاعلة للتعامل مع التحولات الجارية في الضفة الغربية.

وتكمن خطورة هذه الهشاشة في أنها تمنح الضم التدريجي بيئة أكثر ملاءمة للتقدم. فإسرائيل لا تحتاج بالضرورة إلى إسقاط السلطة الفلسطينية بصورة مباشرة، بقدر ما تستفيد من إنهاكها وإبقائها في حالة وظيفية محدودة، قادرة على إدارة بعض الشؤون اليومية، لكنها عاجزة عن إنتاج رد سياسي أو قانوني أو ميداني مؤثر. وبهذا المعنى، يصبح إضعاف الإطار المؤسسي الفلسطيني جزءًا من بنية الضم التدريجي، لأنه يحول السلطة من إطار سياسي يفترض أن يقود مشروعًا وطنيًا إلى جهاز إداري محاصر بشروط الاحتلال وأزماته الداخلية.

ومن هنا، يصبح الإصلاح الفلسطيني الداخلي شرطًا أساسيًا في أي مقاربة جدية لمواجهة الضم. ويتطلب إعادة بناء العلاقة بين القيادة والمجتمع، وتوسيع المجال العام، واستعادة

التعددية السياسية والنقابية والشبابية، وإنهاء الانقسام، وبلورة مشروع سياسي وطني قادر على التعامل مع الواقع الجديد. وبالنسبة إلى الأردن، فإن دعم تماسك الإطار الفلسطيني يعني حماية شرط أساسي من شروط الاستقرار غرب نهر الأردن، ومنع انتقال الهشاشة الفلسطينية إلى تهديد مباشر للأمن الوطني الأردني.

**2) السيطرة الأمنية والاستيطانية كأدوات للضم الفعلي**

في المقابل، يتقدم الضم التدريجي عبر أدوات أمنية واستيطانية واقتصادية متداخلة، تعيد تشكيل الضفة الغربية من دون الحاجة إلى إعلان قانوني مباشر. فقد باتت السيطرة الإسرائيلية على الحركة والتنقل والبنى الجغرافية أكثر عمقًا، من خلال محاصرة المدن والقرى الفلسطينية بشبكات المستوطنات، والطرق الالتفافية، والحواجز، والثكنات العسكرية، بما يجعل التواصل بين المحافظات الفلسطينية خاضعًا للقرار الأمني الإسرائيلي بصورة شبه كاملة.

ويمتد هذا المسار إلى البعد الاقتصادي والمعيشي. فمصادرة الأراضي، والسيطرة على الموارد، والتضييق على التجمعات البدوية، والضغط على العمال الفلسطينيين، واحتجاز أموال السلطة الفلسطينية، كلها أدوات تستخدم لإضعاف قدرة الفلسطينيين على البقاء والصمود داخل أرضهم. وبهذا المعنى، يعمل الضم التدريجي عبر إعادة إنتاج شروط الحياة نفسها بطريقة تجعل الوجود الفلسطيني أكثر هشاشة وكلفة.

كما يشكل التوسع الاستيطاني الأداة الأكثر وضوحًا في تحويل الضم من تصور سياسي إلى واقع ميداني. فالمستوطنات تعمل كبنية سيادية متقدمة، ترتبط بشبكات طرق وحماية عسكرية ومنظومات خدمات، وتعيد تقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات فلسطينية منفصلة. ومع تراكم هذه الوقائع، تصبح إمكانية قيام كيان فلسطيني متصل جغرافيًا وسياسيًا أكثر صعوبة، ويتحول الضم إلى عملية تفكيك تدريجي للمجال الفلسطيني.

تعمقت السيطرة الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية من خلال التوسع في الحواجز والبوابات والقيود المادية على الطرق. فقد وثق مكتب الأمم المتحدة

لتنسيق الشؤون الإنسانية 849 عائقًا للحركة في الضفة الغربية مطلع عام 2025، من بينها 288 بوابة طرق، قبل أن يرتفع العدد إلى 925 عائقًا بحلول نهاية العام، وهو أعلى مستوى مسجل خلال عشرين عامًا، وبنسبة تزيد بنحو 43% على المتوسط السنوي خلال تلك الفترة. وتؤثر هذه العوائق في قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أماكن العمل والخدمات الصحية والتعليمية، وتضع التنقل بين المدن والمحافظات تحت قيود أمنية إسرائيلية متغيرة. [3]

ولا ينفصل هذا المسار عن تصاعد عنف المستوطنين وتوسع البؤر الاستيطانية غير الرسمية، إذ أصبحت هذه الممارسات جزءًا من بيئة ضغط يومية تُستخدم لإخراج الفلسطينيين من المجال الحيوي المحيط بالقرى والتجمعات البدوية والزراعية. وتبرز في هذا السياق جماعات استيطانية أكثر تطرفًا، مثل جماعات "فتيان التلال/شبيبة التلال" [4]؛ وهي شبكات شبابية استيطانية تنشط في إقامة البؤر على التلال والمناطق المفتوحة، وتتبنى أنماطًا من العنف والترهيب ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتحول هذه الجماعات البؤر الصغيرة إلى نقاط ضغط متقدمة، تبدأ غالبًا كمواقع غير رسمية أو مزارع رعوية، ثم تتحول مع الوقت إلى أدوات للسيطرة على الأراضي المحيطة وقطع التواصل بين التجمعات الفلسطينية.

أما "وحوش التلال" [5] والتي برزت من رحم مجموعة فتيان التلال، ولكنها تُستخدم لوصف الأجنحة الأكثر عنفًا وتطرفًا وتنظيمًا داخل هذا المشهد، بما يعكس انتقال بعض هذه المجموعات من مجرد الحضور الاستيطاني غير الرسمي إلى ممارسة اعتداءات منظمة تشمل إحراق الممتلكات، ومهاجمة المزارعين، وتخريب الأراضي، وترهيب التجمعات

[3] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs ،*Movement and Access Update in the West Bank*27 *27 May 2025*Movement and access update in the West Bank | May 2025 | United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory

[4] U.S. Department of the Treasury, *Treasury Designates Extremist Settler Group in West Bank*, 2024-10-01, Treasury Designates Extremist Settler Group in West Bank | U.S. Department of the Treasury

[5] الجزيرة نت، *"وحوش التلال" .. جماعة إرهابية ترعب الفلسطينيين وتقلق إسرائيل*، 10-11-2025، "وحوش التلال .."جماعة إرهابية ترعب الفلسطينيين وتقلق إسرائيل | سياسة | الجزيرة نت

الفلسطينية لدفعها إلى الانسحاب من محيطها الحيوي، وتستند هذه الجماعات إلى تصورات دينية وقومية متطرفة تقوم على أحقية الشعب اليهودي في "أرض إسرائيل الكبرى"، وترفض أي تسوية سياسية أو أمنية يمكن أن تحد من التوسع الاستيطاني أو تعيد تعريف السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

وبهذا المعنى، يصبح عنف المستوطنين جزءًا من منطق الضم الفعلي، لا ظاهرة جانبية منفصلة عنه. فهو يخلق ضغطًا ميدانيًا مباشرًا يسبق القرار الرسمي، ويساعد على توسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية من خلال فرض وقائع على الأرض، ثم يجري لاحقًا التعامل معها كواقع قائم يحتاج إلى حماية أمنية أو تسوية إدارية. لذلك، فإن البؤر الاستيطانية وجماعات المستوطنين المتطرفة تؤدي دورًا وظيفيًا في مسار الضم التدريجي، لأنها تدفع حدود السيطرة إلى الأمام، وتعيد تشكيل علاقة الفلسطينيين بأرضهم من خلال الخوف والتقييد والاستنزاف اليومي.

وتزداد خطورة هذا المسار مع طرح مشاريع تتجاوز التوسع الاستيطاني التقليدي نحو إعادة هندسة البنية السياسية والاجتماعية للضفة الغربية، مثل الطروحات المتعلقة بتفكيك المجال الفلسطيني إلى ترتيبات محلية أو مناطقية منفصلة، الى جانب مشروعE1 –وهو مشروع يهدف إلى تسريع عملية ضم معاليه ادوميم الى القدس وعزل التجمعات البدوية إضافة الى تعميق الفصل الجغرافي والديمغرافي-.[6] حيث تكمن خطورة هذه الأفكار في أنها تستهدف وحدة التمثيل الفلسطيني والسردية السياسية الفلسطينية، بما يحول الضفة من قضية وطنية جامعة إلى مساحات محلية مجزأة يسهل التحكم بها.

وعليه، فإن الضم في الضفة الغربية يتقدم اليوم من خلال الفعل لا الإعلان، إذ يتراكم عبر السيطرة الأمنية، والاستيطان، والتضييق الاقتصادي، وإضعاف السلطة، ومحاصرة الحركة،

[6] Institute for Middle East Understanding (IMEU), *Fact Sheet: Israel's E1 Settlement*, 2021-12-09, Fact Sheet: Israel's E1 Settlement | ALL RESOURCES | Resources | The Institute for Middle East Understanding (IMEU)

وتفكيك المجال الفلسطيني. وهذه الصيغة تجعل الخطر أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى الأردن، لأنها تفرض واقعًا متدرجًا قد يصبح مع الوقت أساسًا لأي ترتيب سياسي أو أمني قادم.

## ثالثًا: الخطاب العقائدي: من شرعنة الضم إلى تهديد القدس والوصاية

يتقاطع مسار الضم مع تصاعد نفوذ التيار الديني القومي داخل الحكومة والمؤسسات الإسرائيلية، وهو تيار ينظر إلى الاستيطان في الضفة الغربية باعتباره امتدادًا لحق ديني وقومي فيما يسميه "يهودا والسامرة". وقد انتقل ممثلو الحركة الاستيطانية من موقع التأثير الخارجي إلى تولي حقائب ومناصب حكومية تتيح لهم التأثير في الإدارة المدنية والتخطيط والاستيطان والأمن داخل الضفة. كما يستخدم الخطاب الرسمي الإسرائيلي تسمية "يهودا والسامرة" بصورة منتظمة، بما يعكس تصورًا سياسيًا وتاريخيًا يتجاوز التعامل مع الضفة باعتبارها أرضًا محتلة يجري التفاوض حول مستقبلها. [7]

تكمن خطورة هذا الخطاب في أنه يمنح السياسات الإسرائيلية بُعدًا تعبويًا لاهوتيًا يتجاوز الاعتبارات الأمنية المباشرة. فحين يجري تقديم الضفة الغربية أو القدس ضمن تصورات دينية وخلاصية، يصبح التراجع عن السيطرة أو تجميد الاستيطان أو الحفاظ على الوضع القائم في المقدسات أكثر صعوبة داخل البيئة السياسية الإسرائيلية. كما يسهم هذا الخطاب في تطبيع فكرة الضم لدى قطاعات من المجتمع الإسرائيلي، وفي تقديمها بوصفها جزءًا من مشروع ديني وقومي ممتد، لا بوصفها خرقًا للقانون الدولي أو تهديدًا للاستقرار الإقليمي.

ويمتد أثر هذا البعد العقائدي إلى القدس بصورة خاصة، حيث تتقاطع محاولات تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى مع صعود التيارات الدينية والقومية التي تسعى إلى إعادة تعريف العلاقة مع المكان المقدس. وبالنسبة إلى الأردن، يمس هذا المسار مباشرة

[7] ACLED, *Civilians or Soldiers? Settler Violence in the West Bank*, June 10, 2024, Civilians or Soldiers? Settler violence in the West Bank | ACLED

دوره التاريخي والقانوني في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ويزيد احتمالات الاحتكاك السياسي والديني في ملف شديد الحساسية داخليًا وإقليميًا.

في المقابل، لا تبدو مصلحة الفلسطينيين أو الأردن أو الأطراف العربية في تحويل الصراع إلى مواجهة دينية مفتوحة؛ لأن ذلك يمنح التيارات الأكثر تطرفًا داخل إسرائيل والدوائر الداعمة لها مساحة أوسع لتبرير سياساتها. لذلك، فإن التعامل مع هذا الخطاب يجب أن يستند إلى تثبيت القضية الفلسطينية بوصفها قضية حقوق وطنية وسياسية وإنسانية، وإلى تأكيد الوضع القانوني للقدس والمقدسات، بدل الدخول في سباق ديني يضعف الموقف العربي والفلسطيني ويمنح الطرف الآخر أدوات تعبئة إضافية.

وعليه، فإن مواجهة البعد العقائدي للضم تكون عبر بناء سردية سياسية وقانونية وثقافية أكثر تماسكًا. ويشمل ذلك دعم الخطاب الفلسطيني والأردني الذي يربط بين حق الفلسطينيين في أرضهم، وحماية المقدسات، ورفض الضم، واحترام القانون الدولي، بما يعزز شرعية الموقف العربي ويمنع اختزال الصراع في مواجهة دينية مفتوحة.

## رابعًا: الانعكاسات على الأردن: مصادر التهديد وحدود الحركة

يتعامل الأردن مع الضم التدريجي في الضفة الغربية بوصفه مسارًا يمس بصورة مباشرة مصالحه الأمنية والسياسية والديمغرافية. فالموقع الجغرافي للأردن، وارتباط أمنه الوطني بمستقبل الضفة الغربية والقدس، ودوره التاريخي والقانوني في رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية، تجعل أي تغيير جوهري في الواقع السياسي غرب نهر الأردن قابلًا للتحول إلى تحدٍّ مباشر للبيئة الداخلية والإقليمية الأردنية.

وتزداد حساسية الموقف الأردني لأن الضم التدريجي يراكم مجموعة من التهديدات المتداخلة. **فمن جهة**، قد يؤدي إضعاف السلطة الفلسطينية أو انهيارها إلى فراغ سياسي وأمني في الضفة الغربية، بما يرفع مستوى الضغط على الحدود الأردنية ويزيد احتمالات الفوضى أو التحركات السكانية القسرية. **ومن جهة أخرى**، فإن تثبيت السيطرة الإسرائيلية على الأغوار أو توسيعها باتجاه الضفة الغربية كلها، سيجعل الوجود الأمني الإسرائيلي أكثر

التصاقًا بالحدود الأردنية، ويعيد تعريف البيئة الأمنية على امتداد خط التماس الغربي للمملكة.

ويتمثل **التهديد الديموغرافي** في احتمالات النزوح أو الدفع غير المباشر للفلسطينيين نحو خيارات قسرية أو اضطرارية، نتيجة تدهور الظروف المعيشية والأمنية في الضفة الغربية. ولا يعني ذلك بالضرورة سيناريو تهجير مباشر وفوري، فقد يأخذ شكل ضغوط اقتصادية وأمنية واجتماعية متراكمة تجعل البقاء أكثر صعوبة، وتحول الحركة السكانية إلى نتيجة تدريجية لمسار طويل من التضييق. ومن هنا، فإن أي مقاربة أردنية للضم يجب أن تتعامل مع الخطر الديموغرافي بوصفه خطرًا تراكميًا، لا حدثًا مفاجئًا فقط.

**أما التهديد السياسي**، فيرتبط بتقويض حل الدولتين، وإضعاف الإطار المؤسسي الفلسطيني، وتآكل البيئة التي حكمت العلاقة الأردنية-الإسرائيلية منذ توقيع معاهدة السلام. فاستمرار الضم الفعلي قد يضع الأردن أمام معادلة صعبة: التمسك بمعاهدة السلام بوصفها إطارًا قانونيًا وسياسيًا لإدارة الأزمات وحماية الحدود، وفي الوقت نفسه مواجهة سياسات إسرائيلية تفرغ هذا الإطار من مضمونه السياسي، خاصة إذا تحولت الضفة الغربية إلى مجال سيطرة إسرائيلية دائمة.

ويتقاطع ذلك مع تهديد القدس والوصاية الهاشمية، حيث لا يمكن فصل التصعيد في القدس عن مسار الضم في الضفة الغربية. فمحاولات تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، وتنامي حضور التيارات الدينية والقومية في القرار الإسرائيلي، تضع الأردن أمام تحدٍ يمس دوره التاريخي والقانوني في القدس. ويصبح الخطر هنا مزدوجًا: ضم جغرافي وسياسي في الضفة، وضغط ديني وسيادي في القدس.

**اقتصاديًا**، يواجه الأردن تحديًا إضافيًا يتمثل في محدودية قدرته على تحمل موجات ضغط جديدة، سواء تعلقت بالنزوح، أو بتراجع الاستقرار الحدودي، أو بتزايد الحاجة إلى دعم إنساني وسياسي للفلسطينيين. فالهشاشة الاقتصادية الداخلية تجعل أي تصعيد في الضفة

الغربية أو القدس قابلًا لأن ينعكس على الموارد الأردنية، وعلى أولويات الدولة، وعلى قدرتها على إدارة الأزمة دون دعم إقليمي ودولي واضح.

أمام هذه التهديدات، تبدو المواجهة الأردنية تذهب باتجاه بناء مقاربة استباقية متعددة المستويات. ويبدأ ذلك من رفع الكلفة السياسية والقانونية على إسرائيل، من خلال تثبيت خطوط حمراء واضحة ضد التهجير، والضم، وتغيير الوضع القائم في القدس، والعمل على تحويل هذه الخطوط إلى مواقف دولية معلنة في واشنطن وبروكسل والأمم المتحدة. كما يتطلب الأمر تنسيقًا عربيًا أكثر صلابة، خاصة مع مصر والسعودية ودول الخليج، بحيث لا يبقى الأردن منفردًا في مواجهة تداعيات الضفة والقدس.

وفي **المستوى الأمني**، يحتاج الأردن إلى تعزيز الجاهزية الحدودية والإنسانية دون القبول بأي سيناريو تهجيري أو التعامل معه كأمر واقع. ويشمل ذلك تطوير آليات الإنذار المبكر، ومتابعة التحولات داخل الضفة الغربية، ورصد المشاريع الإسرائيلية المرتبطة بالأغوار والقدس والتجمعات الفلسطينية الحساسة. كما يتطلب الأمر دعم صمود الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، لأن بقاء الفلسطينيين على أرضهم، وتماسك الحد الأدنى من الإطار المؤسسي الفلسطيني، يشكلان خط الدفاع الأول عن المصالح الأردنية.

وعليه، فإن الخيار الأردني الأكثر واقعية يتمثل في بناء مسار متدرج يجمع بين الدبلوماسية النشطة، والتحرك القانوني، والتحصين الداخلي، والتنسيق العربي، والجاهزية الأمنية، والإنسانية. فالضم التدريجي خطر قائم ومتراكم، ولا يجوز انتظار إعلان رسمي للتعامل معه، لأن هذا الإعلان قد يأتي بعد ترسخ الوقائع الميدانية بالفعل.

## خامسًا: البيئة الإقليمية والدولية: فرص الضغط وحدودها

تتحرك أزمة الضم التدريجي في الضفة الغربية ضمن بيئة إقليمية ودولية أكثر تعقيدًا بعد السابع من أكتوبر، حيث أصبحت القضية الفلسطينية جزءًا من إعادة تشكيل أوسع لمعادلات الأمن والتحالفات في المنطقة. فقد كشفت حرب غزة حدود المقاربة الدولية

السابقة، القائمة على احتواء التصعيد وإبقاء مسار التسوية في حدوده الشكلية، من دون معالجة التحولات العميقة على الأرض في الضفة الغربية والقدس.

على **المستوى الدولي**، تبدو مواقف القوى الكبرى متباينة بين دعم سياسي واضح لإسرائيل، ومواقف أوروبية أكثر انتقادًا لكنها محدودة الأثر العملي. فبينما تميل الولايات المتحدة إلى منح إسرائيل هامشًا واسعًا في إدارة ملفات الأمن والضفة وغزة، حيث ظل الدعم الأميركي لإسرائيل، سياسيًا وعسكريًا ودبلوماسيًا، أحد العوامل التي تحد من قدرة المؤسسات الدولية على فرض كلفة فورية على السياسات الإسرائيلية. ومع ذلك، شهدت السياسة الأميركية خلال بعض الفترات إجراءات موجهة ضد أفراد وجماعات استيطانية متطرفة، من بينها فرض عقوبات على "فتيان التلال" ومستوطنين وبؤر متهمة بالعنف ضد الفلسطينيين [8] فيما تتحرك بعض الدول الأوروبية باتجاه خطوات رمزية أو سياسية، مثل الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو رفع مستوى الخطاب النقدي تجاه الاستيطان. غير أن هذه الخطوات، رغم أهميتها السياسية، لا تتحول بالضرورة إلى أدوات ضغط مباشرة ما لم تقترن بإجراءات عملية تحد من التوسع الاستيطاني أو ترفع كلفة الضم الفعلي. [9]

إقليميًا، يواجه الموقف العربي معادلة معقدة. فمن جهة، لا تزال القضية الفلسطينية تحتفظ بمكانتها السياسية والشعبية، خاصة في ظل رفض التهجير والضم وتغيير الوضع القائم في القدس. ومن جهة أخرى، باتت بعض الدول العربية تتحرك وفق حسابات أمنية وإقليمية أوسع، ترتبط بإيران، وأمن البحر الأحمر، ومستقبل غزة، ومشاريع التطبيع، وترتيبات ما بعد الحرب. وهذا يجعل بناء موقف عربي موحد تجاه الضفة الغربية والقدس مهمة ضرورية، لكنها ليست سهلة في ظل اختلاف الأولويات بين العواصم العربية.

سياسيًا وقانونيًا، يظل المسار الدولي مهمًا بالنسبة إلى الأردن والفلسطينيين، خصوصًا من خلال الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والمحاكم والآليات القانونية ذات الصلة،

[8] U.S. Department of the Treasury, *Treasury Designates Extremist Settler Group in West Bank*, October 1, 2024, Treasury Designates Extremist Settler Group in West Bank | U.S. Department of the Treasury

[9] ACLED, *Civilians or Soldiers? Settler Violence in the West Bank*, June 10, 2024, Civilians or Soldiers? Settler violence in the West Bank | ACLED

إضافة إلى مسار الاعتراف بالدولة الفلسطينية. غير أن أثر هذه الأدوات يبقى تراكميًا وطويل المدى، ولا يمكن التعويل عليه وحده لوقف الوقائع الميدانية السريعة في الضفة الغربية. لذلك، تكمن أهميته في توفير غطاء قانوني وسياسي للموقف الأردني والفلسطيني، ورفع كلفة الضم على إسرائيل، لا في إنتاج تحول فوري في سلوكها.

وعليه، فإن البيئة الإقليمية والدولية تتيح للأردن فرصًا مهمة للتحرك، لكنها لا توفر ضمانة كافية بحد ذاتها. فالدعم الدولي قد يبقى معنويًا أو سياسيًا ما لم يتحول إلى ضغط ملموس، والموقف العربي قد يبقى متفرقًا ما لم يُبنَ حول خطوط حمراء واضحة تتعلق بالتهجير، والضم، والقدس، والوصاية الهاشمية. لذلك، يحتاج الأردن إلى استثمار هذه البيئة لا انتظارها، من خلال تحويل التناقضات الدولية والإقليمية إلى مساحة ضغط دبلوماسي وقانوني منظم، بالتوازي مع دعم تماسك الجبهة الفلسطينية الداخلية، باعتبارها شرطًا أساسيًا لأي تحرك خارجي مؤثر.

## سادسًا: السيناريوهات المحتملة

في ضوء المعطيات السابقة، يمكن تقدير مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمسار الضم التدريجي في الضفة الغربية وانعكاساته على الأردن والبيئة الإقليمية. ولا تعني هذه السيناريوهات أنها منفصلة تمامًا عن بعضها، إذ قد يتداخل بعضها مع الآخر، أو يتحول أحدها إلى مدخل لسيناريو أكثر خطورة.

### 1. سيناريو الضم الفعلي التدريجي

يُعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحًا في المدى القصير، إذ تواصل إسرائيل فرض وقائع ميدانية متراكمة في الضفة الغربية من دون إعلان رسمي مباشر بالضم. ويتجلى ذلك في توسيع المستوطنات، وتعزيز السيطرة الأمنية، وشق الطرق الالتفافية، وتقييد الحركة، ومصادرة الأراضي، وفرض شروط اقتصادية ومالية تضغط على السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني. وتكمن خطورة هذا السيناريو في أنه يمنح إسرائيل القدرة على تغيير الواقع تدريجيًا، من دون تحمل الكلفة السياسية والقانونية التي قد تترتب على إعلان رسمي واضح.

بالنسبة إلى الأردن، يمثل هذا السيناريو تهديدًا مستمرًا ومتراكمًا، لأنه يخلق واقعًا ميدانيًا يتعزز بمرور الوقت. ولذلك، فإن التعامل معه يتطلب أدوات متابعة ورصد وتحرك مستمر، لا انتظار إعلان رسمي بالضم.

2. **سيناريو الضم الرسمي الجزئي أو الواسع**

يقوم هذا السيناريو على إعلان إسرائيل فرض السيادة رسميًا على أجزاء من الضفة الغربية، مثل الأغوار، أو على مساحات أوسع تشمل مناطق استراتيجية في الضفة. ويُعد هذا السيناريو أقل ترجيحًا من الضم الفعلي التدريجي في المدى القريب، لكنه أعلى كلفة وخطورة إذا وقع، لأنه سينقل الضم من مستوى الوقائع الميدانية إلى مستوى القرار القانوني والسياسي المعلن.

وقد يؤدي هذا السيناريو إلى إضعاف شديد للسلطة الفلسطينية أو تسريع انهيارها، وإلى رفع مستوى التوتر مع الأردن، خاصة إذا شمل الأغوار أو ترتب عليه ضغط سكاني وأمني باتجاه الشرق. كما سيضع معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية أمام اختبار سياسي وقانوني صعب، لأن الضم الرسمي سيقوض الأساس السياسي الذي قامت عليه ترتيبات السلام، ويعيد تعريف الحدود الغربية للأردن بوصفها مجالًا أكثر توترًا وحساسية.

3. **سيناريو إنهاك السلطة الفلسطينية أو انهيارها**

لا يرتبط هذا السيناريو بإعلان الضم فقط، حيث قد ينتج عن استمرار الضغط المالي والأمني والسياسي على السلطة الفلسطينية، وتراجع قدرتها على تقديم الخدمات، وازدياد فجوة الثقة بينها وبين المجتمع الفلسطيني. وفي هذه الحالة، تتحول تدريجيًا إلى جهاز إداري محدود القدرة، عاجز عن إنتاج موقف سياسي أو ضبط الوضع الميداني بصورة فعالة.

يمثل هذا السيناريو خطرًا مباشرًا على الأردن، لأن انهيار الإطار المؤسسي الفلسطيني أو إنهاكه الشديد قد يحول الضفة الغربية إلى ساحة مفتوحة للفوضى الأمنية والاجتماعية، بما يزيد الضغط على الحدود الأردنية، ويضع المملكة أمام تحديات أمنية وإنسانية

وسياسية أكثر تعقيدًا. لذلك، فإن دعم الحد الأدنى من تماسك المؤسسات الفلسطينية يجب أن يكون جزءًا من المقاربة الأردنية، باعتباره عنصرًا من عناصر حماية الأمن الوطني الأردني.

4. **سيناريو إصلاح النظام السياسي الفلسطيني ضمن مسار دولي**

يقوم هذا السيناريو على إطلاق مسار لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، سواء من خلال إصلاح السلطة الفلسطينية، أو تجديد شرعيتها، أو إعادة تفعيل المؤسسات التمثيلية، أو تشكيل إطار سياسي جديد قادر على التعامل مع مرحلة ما بعد الحرب. ويمكن أن يشكل هذا السيناريو فرصة إذا كان نابعًا من توافق فلسطيني داخلي، ويستند إلى مشروع وطني واضح يحافظ على الحقوق الفلسطينية الأساسية.

غير أن هذا السيناريو يحمل أيضًا مخاطر إذا جرى تصميمه وفق شروط خارجية أو إسرائيلية تهدف إلى إنتاج سلطة فلسطينية أكثر قبولًا لإدارة الواقع القائم، لا إلى إنهاء الاحتلال أو وقف الضم. لذلك، فإن أي إصلاح فلسطيني يجب أن يرتبط باستعادة الشرعية السياسية والوطنية، لا بمجرد إعادة تأهيل السلطة لتكون شريكًا إداريًا في ترتيبات أمنية واقتصادية محدودة.

5. **سيناريو الاستقرار النسبي تحت ضغط خارجي**

يفترض هذا السيناريو استمرار الضغوط الدولية والدبلوماسية، مثل الاعترافات المتزايدة بالدولة الفلسطينية، أو التحركات داخل الأمم المتحدة، أو الضغوط الأوروبية، بما يؤدي إلى تجميد جزئي أو مؤقت لبعض الخطوات الإسرائيلية، دون تغيير جذري في الواقع الميداني. وقد ينتج عن ذلك نوع من إدارة الأزمة أو العودة إلى مفاوضات محدودة، من دون وقف مسار الضم الفعلي بصورة كاملة.

تكمن خطورة هذا السيناريو في أنه قد يمنح الأطراف الدولية شعورًا بوجود تقدم سياسي، بينما تستمر الوقائع الميدانية بالتراكم على الأرض. لذلك، يحتاج الأردن إلى التعامل معه

بحذر، بحيث يستثمر أي ضغط دولي لصالح وقف الضم، لا الاكتفاء بتهدئة شكلية تؤجل الانفجار وتسمح بتثبيت الوقائع القائمة.

### 6. سيناريو التصعيد الأمني أو الحدودي

يبقى هذا السيناريو أقل ترجيحًا في المدى القريب، لكنه عالي الكلفة إذا وقع. وقد ينتج عن انهيار أمني واسع في الضفة الغربية، أو عن موجات عنف كبيرة، أو عن محاولات دفع سكاني غير مباشر، أو عن تغيير واسع في وضع الأغوار والقدس. وفي هذه الحالة، قد يجد الأردن نفسه أمام ضغوط أمنية وإنسانية متصاعدة، حتى من دون الذهاب إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

ولا يبدو سيناريو الحرب الواسعة بين الأردن وإسرائيل مرجحًا في المدى المنظور، لكن ذلك لا يلغي ضرورة الاستعداد لسيناريوهات اضطراب حدودي أو نزوح محدود أو تصعيد أمني متقطع. فالمصلحة الأردنية تقوم على منع الوصول إلى هذا السيناريو عبر التحرك السياسي والدبلوماسي المبكر، مع الحفاظ في الوقت نفسه على جاهزية أمنية وإنسانية قادرة على التعامل مع أي تطور مفاجئ.

وبناءً على ما سبق، فإن السيناريو الأكثر ترجيحًا هو استمرار الضم الفعلي التدريجي، بينما يتمثل السيناريو الأكثر خطورة في الجمع بين الضم الرسمي، وإنهاك السلطة الفلسطينية، وتصعيد الوضع في القدس أو الأغوار. وهذا يعني أن الخطر يكمن في تراكم مسارات متعددة قد تنتج واقعًا جديدًا يصعب احتواؤه لاحقًا.

## سابعًا: خيارات السياسات الأردنية والتوصيات

يتطلب التعامل الأردني مع الضم التدريجي مقاربة متعددة المستويات، تجمع بين التحرك السياسي والقانوني، والتحصين الداخلي، والتنسيق الإقليمي، والجاهزية الأمنية والإنسانية، ودعم صمود الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. في هذا السياق يجب التعامل مع الضم بوصفه خطرًا قائمًا يتقدم تدريجيًا عبر الوقائع الميدانية.

**الخيار الأول: التصعيد الدبلوماسي والقانوني**

يقوم هذا الخيار على تكثيف الجهد الأردني في الأمم المتحدة، والمحاكم الدولية، والمنابر الدبلوماسية، بهدف رفع الكلفة السياسية والقانونية على إسرائيل. ويشمل ذلك ربط أي خطوات ضم أو تغيير في الوضع القائم في القدس بمواقف دولية أكثر صرامة، وتوثيق الانتهاكات المرتبطة بالاستيطان، وعنف المستوطنين، ومصادرة الأراضي، والتضييق على الفلسطينيين.

وتكمن أهمية هذا الخيار في أنه يمنح الموقف الأردني غطاءً قانونيًا وسياسيًا أوسع، ويحول الضم من ملف فلسطيني-إسرائيلي إلى قضية تمس الأمن الإقليمي والاستقرار الدولي. غير أن أثر هذا المسار سيكون تراكميًا وطويل المدى، ما يتطلب ربطه بخيارات أخرى أكثر مباشرة.

**الخيار الثاني: التحصين الداخلي الأردني**

يركز هذا الخيار على تعزيز الجبهة الداخلية الأردنية، ومنع انتقال تداعيات الضفة الغربية والقدس إلى الداخل الأردني بصورة استقطابية. ويشمل ذلك بناء خطاب سياسي وإعلامي واضح يربط بين حماية المصالح الوطنية الأردنية ودعم الحقوق الفلسطينية، من دون السماح بتحويل القضية الفلسطينية إلى أداة انقسام داخلي أو تنازع هوياتي.

كما يتطلب هذا الخيار رفع الجاهزية المؤسسية والاقتصادية والخدمية، وتطوير خطط طوارئ للتعامل مع أي ضغوط محتملة، سواء كانت إنسانية أو أمنية أو اقتصادية. فكلما

كانت الجبهة الداخلية أكثر تماسكًا، ازدادت قدرة الأردن على إدارة الأزمة خارجيًا من موقع أقوى.

**الخيار الثالث: التنسيق الإقليمي والدولي**

يقوم هذا الخيار على بناء شبكة دعم إقليمية ودولية تمنع بقاء الأردن منفردًا في مواجهة تداعيات الضفة الغربية والقدس. ويشمل ذلك تنسيقًا أوثق مع مصر والعراق والسعودية والإمارات ودول الخليج، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بهدف توحيد المواقف تجاه التهجير، والضم، وتغيير الوضع القائم في القدس.

هذا التنسيق يعني السعي إلى توزيع الأعباء، وبناء خطوط حمراء مشتركة، وتطوير آليات دعم اقتصادي وسياسي للفلسطينيين وللأردن في حال تصاعدت الأزمة. وتزداد أهمية هذا الخيار لأن الأردن لا يستطيع وحده تحمل الكلفة السياسية والاقتصادية والإنسانية لأي تدهور واسع في الضفة الغربية.

**الخيار الرابع: الجاهزية الأمنية والإنسانية**

يركز هذا الخيار على رفع مستوى الاستعداد للتعامل مع السيناريوهات الأسوأ من دون القبول بها سياسيًا أو التعامل معها كأمر واقع. ويشمل ذلك تعزيز الرقابة على الحدود، وتطوير آليات الإنذار المبكر، ورصد التحولات الميدانية في الضفة الغربية، خاصة في الأغوار والمناطق القريبة من الحدود الأردنية.

كما يتطلب إعداد خطط طوارئ للتعامل مع احتمالات النزوح المحدود، أو الاضطرابات الحدودية، أو انهيار الخدمات في مناطق فلسطينية قريبة، إلى جانب تعزيز قدرات الدفاع المدني والاستجابة الإنسانية بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية. ويجب أن يكون هذا الاستعداد محكومًا بمبدأ واضح: الجاهزية للتعامل مع الأزمات لا تعني القبول بأي سيناريو تهجيري.

**الخيار الخامس: دعم الصمود الفلسطيني داخل الضفة الغربية**

يمثل دعم صمود الفلسطينيين داخل الضفة الغربية خط الدفاع الأول عن المصالح الأردنية. فكلما ازدادت قدرة الفلسطينيين على البقاء في أرضهم والحفاظ على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، تراجعت احتمالات النزوح، والانهيار، وانتقال الضغوط إلى الأردن.

ويشمل هذا الخيار دعم مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة، وتعزيز قطاعات الزراعة والصحة والتعليم والخدمات المحلية، ودعم البلديات والمؤسسات المجتمعية، وتسهيل المساعدات الموجهة لتثبيت السكان في مناطقهم. كما يتطلب دعم المجتمع المدني الفلسطيني، والنقابات، والجامعات، والإعلام المحلي، بوصفها أدوات صمود مجتمعي لا تقل أهمية عن الأدوات السياسية والدبلوماسية.

**الخيار السادس: دعم إصلاح الإطار المؤسسي الفلسطيني**

يرتبط هذا الخيار بالحاجة إلى الحفاظ على الحد الأدنى من تماسك النظام السياسي الفلسطيني، مع الدفع باتجاه إصلاحات تعيد بناء الثقة بين القيادة والمجتمع. ويشمل ذلك دعم إنهاء الانقسام، وتوسيع المشاركة السياسية، وتعزيز الشفافية، وإعادة الاعتبار للمؤسسات التمثيلية، بما يتيح للفلسطينيين إنتاج موقف سياسي أكثر وحدة وفاعلية في مواجهة الضم.

وبالنسبة إلى الأردن، يمثل هذا الخيار استثمارًا في الاستقرار غرب نهر الأردن. فضعف السلطة الفلسطينية أو انهيارها سيجعل الضفة مصدر تهديد مباشر، بينما يساهم وجود إطار فلسطيني أكثر تماسكًا وشرعية في تقليل احتمالات الفوضى والنزوح والتصعيد.

## التوصية النهائية

توصي الورقة باعتماد مسار أردني استباقي ومتدرج يتعامل مع الضم التدريجي بوصفه خطرًا قائمًا، لا احتمالًا مؤجلًا. ويقوم هذا المسار على الجمع بين رفع كلفة الضم سياسيًا وقانونيًا، وتثبيت خطوط حمراء واضحة تتعلق بالتهجير والقدس والوصاية الهاشمية، وتعزيز الجبهة الداخلية الأردنية، وبناء شبكة تنسيق إقليمية ودولية، ورفع الجاهزية الأمنية والإنسانية، ودعم صمود الفلسطينيين داخل الضفة الغربية.

وتكمن أولوية هذا المسار في منع تحوّل الضم الفعلي إلى واقع نهائي يصعب التراجع عنه، ومنع انتقال تداعياته إلى الأردن أمنيًا وديمغرافيًا وسياسيًا. لذلك، فإن التحرك الأردني يجب أن يبدأ من متابعة الوقائع الميدانية المتراكمة، وتحديث تقدير المخاطر بصورة دورية، وتحويل الموقف الأردني من رد فعل على الأزمات إلى سياسة وقائية مستمرة، فكلما تأخر التعامل مع الضم بوصفه واقعًا قائمًا، تراجعت قدرة الأردن والفلسطينيين على التأثير في مساره، وازدادت كلفة احتوائه لاحقًا.